

الإمارات في أسبوع.. أزمات صامتة في السياسة والاقتصاد ومعلنة في حقوق الإنسان



تعاني الدولة من أزمات صامتة، في السياسة حيث تستمر السياسة الخارجية الإماراتية في ارتكاب الأخطاء والعثرات بسياسة انتقامية توسعية تهدد مستقبل العلاقات الدولية للإمارات مستقبلاً.

وفي الاقتصاد حيث تتخمر أزمة عقارات وانهيارات تحاول السلطات تجاوزها دون إعلان، مع أن الركود الاقتصادي يتفاقم، والعُمال يغادرون مع غياب الأعمال، وبطبيعة الحال أن القطاع العقاري سينهار أيضاً. ولا يبدو أن السلطات ستعلن ذلك للإماراتيين في وقت قريب، وبدون إصلاحات تصل إلى وضع الاعتبار السياسي والاجتماعي فكل الخطط المطروحة ستبوء بالفشل كما تقول مراكز الأبحاث الغربية.

أما حقوق الإنسان في الإمارات فالدولة تعاني من هذا الملف المتزايد، ويسرد المعتقلون إماراتيون وأجانب أوضاعاً مأساوية للسجون التي تحاول الدولة تقديم نفسها صاحبة مؤسسات إصلاحية راقية من دول العالم الأول، مع أنها شديدة السوء حتى في العالم الثالث.

وسرد "جون مورفي" (52 عاماً) مدير العمليات الأمنية في أطول مبنى في العالم في وسط دبي ظروف اعتقال بالغة القسوة في أبوظبي بعد أن تحول شجار في فندق تملكه "العائلة الحاكمة" في العاصمة إلى اتهامه بالتحرش الجنسي لرجلي أمن الفندق.

وينتظر "مورفي" الحكم عليه بالسجن يصل إلى ثلاثة أعوام في أبوظبي ثم الترحيل، في نظام قضائي يعتبره قاصراً.

و

حول إجراءات التقاضي قال مورفي: "لم تتح لي الفرصة لتقديم دفاع، وفقدت كل مدخراتي. ورفع مالك العقار دعوى ضدي بسبب عدم الدفع وقد قام بمصادرة جميع ممتلكاتي. يبدو وكأن حياتي انتهت".

وتحدث مورفي عن أحوال السجن الذي وضع فيه عدة أسابيع وقال إنه يشبه مكب النفايات ويحشر الناس فيه.

المزيد..

"جيم دانتي" .. بريطاني يكشف ظروف اعتقال بالغة القسوة في أبوظبي

استعراض القوة

الملف الإنساني السيء في الدولة يقابله استعراض قوة في الخارج، ونشرت وكالة رويترز العالمية تحليلاً للطموح الإماراتي الذي يستعرض عضلاته العسكرية في المسرح العالمي.

وقالت الوكالة: "تقدم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة حالة غريبة للباحثين في العلاقات الدولية: دولة صغيرة ذات عدد قليل من السكان، ولا يوجد لها حضور يذكر على المسرح العالمي، ولكن تملك طموحات كبيرة - ويبدو أنها آخذة في التوسع - فعلى مدار العقد الماضي، ومع تعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي ومركز تجاري دولي، أصبحت الإمارات العربية المتحدة قوة عسكرية صاعدة في الشرق الأوسط.

ونتيجة لهذا الاستعراض تبني الدولة سمعة سيئة فعلى سبيل المثال الأسبوع الماضي نظمت الجالية الإريترية في كندا وقفة احتجاجية أما سفارة الإمارات في "أوتاوا" للتنديد بالوجود الإماراتي في "إقليم دنكاليا" حيث يوجد قاعدة عسكرية للإمارات في ميناء عصب.

ورفع المحتجون لافتات تتهم أبوظبي بقتل الصيادين الإريترين في جنوب البحر الأحمر، وقالوا إن الدولة ترتكب مجازر في بلادهم.

كما كشفت تحقيقات للحكومة العراقية عن تورط جهات إماراتية مقربة من السلطات بالتعامل مع شبكات ومافيات تهريب النفط العراقي عبر مياه الخليج العربي، حيث تستخدم الأموال الناتجة عن عمليات التهريب في تمويل ميليشيات عراقية مما دفع السلطات في بغداد لمفاتيحة السلطات الإماراتية في الأمر.

إلى ذلك زعمت ميليشيات الحوثي في اليمن إنها قصفت مطار دبي الدولي في دولة الإمارات بطائرة مسيرة ردا على ما وصفوها "بجرائم العدوان".

فيما نفت الإمارات وقوع الهجوم، وأن حركة الملاحة الجوية تسير بشكل اعتيادي وطبيعي ولاصحة لما يتم تناوله في وسائل الإعلام الحوثية بخصوص مطار دبي الدولي.

المزيد..

[تورط الإمارات في عمليات تهريب النفط العراقي لصالح تمويل أحزاب ومليشيات](#)

[ما وراء استعراض الإمارات لعضلاتها العسكرية في حوض البحر الأحمر](#)

[إريتريون يتظاهرون أمام سفارة الإمارات في أوتاوا ويتهمونها بارتكاب مجازر](#)

[مليشيا الحوثي تزعم قصف مطار دبي بطائرة مسيرة](#)

[طوابير طويلة لسياح من الإمارات على الحدود العُمانية](#)

[الإقامة الجبرية لرئيس جزر القمر السابق بقضية تجنيس "البدون" من الإمارات والكويت](#)

جرائم حرب

أما فيما يخص حقوق الإنسان في اليمن فقد اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، المعنية بحقوق الإنسان، قوات التحالف التي تقودها السعودية والإمارات بالفشل في إجراء تحقيقات مناسبة حول الاتهامات الموجهة لها بارتكاب جرائم حرب في اليمن.

وجاء في التقرير أن عمل هيئة التحقيق التابعة للتحالف "لم يرق إلى المقاييس الدولية فيما يتعلق بالشفافية والنزاهة والاستقلالية"، كما أن التحقيقات "فشلت في توفير سبل الإنصاف للضحايا المدنيين".

ونقل موقع "الخليج أونلاين" عن مصدر مطلع، قوله إن ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" طلب من قادة عسكريين بالتحالف العربي الذي تقوده المملكة مواصلة عملياتهم في اليمن، وتجاهل الانتقادات الدولية.

المزيد..

[مصادر خليجية: ولي العهد السعودي يطلب من قادة التحالف باليمن تجاهل الانتقادات الدولية](#)

هيومن رايتس ووتش: التحالف العربي "يتستر على جرائم حرب" في اليمن

أزمة اقتصادية

هل نحن على شفى أزمة اقتصادية في الإمارات؟ متى وكيف يمكن أن يحدث ذلك؟ أليست التقارير الاقتصادية التي تنقلها وسائل الإعلام الرسمية ترى أن الدولة قوية اقتصادياً؟!

هذه تساؤلات معظم الإماراتيين التي تزايدت مؤخراً عقب حديث نائب الرئيس الدولة الشيخ محمد بن راشد من أن السياسيين يتحكمون بالاقتصاد. كان ذلك ناقوس الخطر مع تدخلات الدولة الخارجية المستمرة.

من جهته ناقش تقرير لصحيفة "آسيا تايمز"، الأوضاع الاقتصادية في الإمارات، التي تعاني من أزمة أصبحت مؤثرة على السكان العاملين

فيها واعتبرتها الصحيفة "أزمة صامتة"

ويتباطأ النمو الاقتصادي أو توقف، في ظل زيادة الدين العام مع استمرار الغموض السياسي الذي يعيق المستقبل، حيث يؤدي الصراع والعقوبات والحصار إلى تعطيل الأعمال التجارية الإقليمية داخل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

وما يشير إلى ذلك بدء عمليات التسريح الرئيسية بعد عام 2015 بقليل، باستبعاد أرباب العمل لكبار وصغار الموظفين.

على سبيل المثال، كانت شركة بترول أبوظبي الوطنية قد أوقفت حوالي 10% من موظفيها بنهاية عام 2016، في حين خفضت شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة أرقامها بمقدار الربع خلال العامين التاليين لعام 2014. قناة الجزيرة التلفزيونية، خفضت أيضا الأرقام 500 موظف - حوالي 15 ٪ من القوى العاملة - تم تسريحهم في عام 2016 وحده.

استمرت التخفيضات في عام 2017 أيضاً. في ذلك العام، انخفض عدد العاملين في البنوك في أبوظبي بنسبة 10% تقريباً مقارنةً بعام 2016.

وما يشير إلى وجود أزمة صامته عادت الدولة لإعفاءات جديدة من أجل تنشيط السياحة في الإمارات، مع بطء في السياحة. وأعلن مجلس الوزراء الإماراتي أن السياح الذين يسافرون إلى الإمارات خلال الصيف لن يحتاجوا إلى دفع رسوم التأشيرة للمعالين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة أو أقل. سيتم تطبيق الإعفاء من الرسوم في الفترة بين 15 يوليو/تموز و 15 سبتمبر/أيلول من كل عام، ومن المتوقع أن يعزز عدد السياح خلال موسم الذروة.

المزيد..

إعفاءات جديدة لتنشيط السياحة في الإمارات

“أدنوك” الإماراتية تسعى لبيع حصص في أنشطة التكرير بقيمة 20 مليار دولار

“الأزمة الصامته”.. كيف يصارع اقتصاد الإمارات بعد تعرضه لـ“ضربات قاسية”!؟

ثلاثة أمور تنذر الإمارات بأزمة اقتصادية قريبة

يتعارض مع الخطط التجارية

من جهته قال معهد ستراتفور المخابراتي الأمريكي إن خطط وجهود الإمارات والسعودية في الاستثمار بموانئ البلدين ووظائف الشحن المرافقة لها ستظل رهاناً آمناً من الناحية المالية للانتقال إلى "عصر ما بعد النفط" لكن استمرار الحكومتين في ممارسة النفوذ الاجتماعي والسياسي على مواطني البلدين يتعارض مع الممارسات التجارية الجديدة.

وقال المعهد إن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تملكان أول وثاني أكبر اقتصادات في الخليج، على التوالي، بفضل احتياطياتهما النفطية الضخمة. لكن كلا البلدين يتطلعان إلى المستقبل، متوقعين انخفاض قيمة النفط البعيدة، لكن ذلك ما سيكون في نهاية المطاف.

المزيد..

علاقة الجغرافيا والسياسة والشحن بأكبر 5 موانئ في الإمارات والسعودية

التأثير في الخليج

ناقش تقرير للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في واشنطن آثار سياسة كل من الإمارات والسعودية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي وما وصفه التقرير بسياسات الإقصاء والتي كانت آخرها الأزمة الدبلوماسية بين السعودية وكندا وقطع العلاقات بين البلدين ما دفع عدداً من دول الخليج للوقوف إلى جانب السعودية في هذه الأزمة تجنباً لإثارة غضبها، إضافة إلى استمرار الأزمة الخليجية مع قطر في ظل تعنت كل من أبوظبي والرياض تجاه أي وساطات لمعالجة الأزمة بحسب مصادر سياسية عربية ودولية.

ويشير التقرير أنه وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تطورت الرؤية الشمولية التي كانت الأساس لـ"مجلس التعاون الخليجي" إلى نهج إقصائي متمحور حول الأمن في التعامل مع الشؤون الإقليمية.

المزيد..

[المركز العربي بواشنطن: آثار سياسات الإقصاء السعودية والإماراتية على دول الخليج](#)